

دلالات الأمر والنهي
دراسة أصولية وتطبيقات معاصرة

إعداد
مصطفى بن الشيخ ياحي

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الدكتوراه
في علوم الوحي والتراث
(قسم الفقه وأصوله)

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

أبريل ٢٠٠٣



ملخص البحث

هذا البحث دراسة في دلالات الأمر والنهي، يروم فهم الأوامر والنواهي من الجهة الأصولية وكيفية تطبيقها في الفقه الإسلامي المعاصر. ولمعرفة ما مدى تعلق الأوامر والنواهي بالواقع الذي وردت فيه، ومدى ارتباطها بالمقاصد والوسائل مع إبراز الجانب التطبيقي لهما في قضايا معاصرة كقضايا المرأة في الولاية والزي، وقضايا السياسية المتعلقة بالأقليات والخلافة وقتل المرتد، وذلك لمعالجة الواقع حلاً لا اتباعاً. ولتحديد الضوابط التي يمكن الاستئناس والاستعانة بها في إيجاد حلول إسلامية لقضايا معاصرة اجتهادية.

وقد اتبع الباحث في دراسة الموضوع قيد البحث على هذه الأهداف المنهج التحليلي، وذلك بتحليل آراء الأصوليين لمسائل الأمر والنهي، ثم الوصول عن طريقها إلى أهم الجزئيات التي يمكن تطبيقها على الواقعة المعاصرة من الوجهة الفقهية، كما اتبع الباحث المنهج التاريخي بدراسة الحوادث والوقائع الماضية ذات الصلة بالأوامر والنواهي ودراسة أسبابها، مع محاولة دراسة فهم الصحابة والتابعين لهذه الأوامر والنواهي، لكي نتمكن من ضبط الأوامر والنواهي، بناءً على التشابه والاختلاف بين الظروف القديمة والحديثة، واستعان الباحث في كل هذا بالمنهج المكتبي معتمداً عليه اعتماداً كبيراً، فإنه لا غنى لباحث عنه.

وقد توصل الباحث إلى نتائج، منها: أن دلالات الأمر والنهي لا تخرج عن فهم أسباب ورود نصوصها ولا عن ظروفها، وأنه لا يمكن فهم دلالات الأمر والنهي دون فهم ملبساتهما، كما أن المبالغة في الوقوف على الواقع يخرج مدلول الأمر والنهي عن المقصد الذي وُضع له. وأن الأمر والنهي يمكن أن يدرسا بوصفهما نظرية كاملة، وذات أركان وضوابط تُقدم للباحثين في مجالي الأصول والفقه.

ABSTRACT

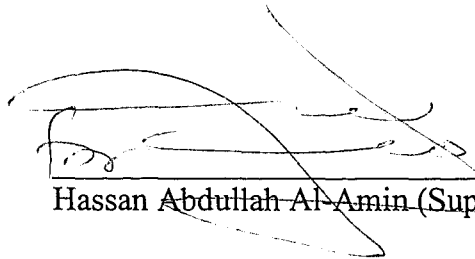
This study examines the indicators *dilālāt* of command and prohibition with the view of exploring their concepts from the *usūl* perspective and their implementation in the contemporary Islamic jurisprudence. It also exposes the relation of the concept of command and prohibition with the situation in which they are used and the extent of their relation with the purposes of the law of *maqāṣid* and their legal means. It further highlights the practical part of command and prohibition in contemporary problems with the views of solving them. It also seeks to determine the principles, which possibly assist in providing solutions for contemporary *ijtihād* issues.

The method followed in this study is an analytical approach used by *fuqahā'*. To this end, the legal theorists opinions related to command and prohibition have been analysed and their detailed applications on the contemporary juridically realities have been examined. Then the research proceeds to discuss the detailed principles with the aim of constructing general theories for the application of command and prohibition. The historical approach is used to analyze the previous incidents and its courses related to the concept of command and prohibition and their overt reasons. Thus, the understanding of the companions and the *tābbin* (the followers of the companions) towards the matters also has been analyzed. This is to articulate the concept of command and prohibition based on the similarities and the differences, and based on previous and contemporary situation and changes. The descriptive approach on the contemporary issues is also used to articulate the understanding of modern scholars of the concept of command and prohibition towards the contemporary issues.

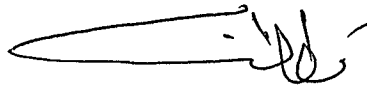
Through the above methods and objectives, the researcher concluded that the meanings of command and prohibition do not go beyond the understanding course of the revealed texts (*nuṣūṣ*) and the situations (*zurūf*). It is impossible also to understand the concept of *dilālāt* of command and prohibition without understanding the surrounding circumstances also giving more emphasis to the new arising cases may deviate the concept of *dilālāt* from its original objective. The researcher also found out that the concept of command and prohibition could be studied as a comprehensive concept, equipped with doctrines and laws to be presented to researchers in the field of Islamic Jurisprudence and its legal theory (*uṣūl*).

APPROVAL PAGE


The thesis of Mostefa ben Cheikh Yahy has been examined and approved by the following;



Hassan Abdullah Al-Amin (Supervisor)

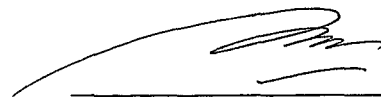


Sano Koutoub



Salih al-Zanki

Abd.Al-Muhsin Al-Suwaygh (External Examiner)



Zaleha Kamaruddin (Chairman)

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. Other sources are acknowledged by footnotes giving explicit references and a bibliography is appended.

Name: Mostefa ben Cheikh Yah

Signature:

Date:

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٠٢ محفوظة لـ: مصطفى بن الشيخ ياحي

دلالات الأمر والنهي دراسة أصولية وتطبيقات فقهية معاصرة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢. يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسسية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤. سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥. سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالين به.

أكد هذا الإقرار: مصطفى بن الشيخ ياحي

التاريخ

التوقيع

إلى الذين كتب الله على أيديهم التغيير

إلى الوالدين الكريمين الغائبين

إلى الأسرة الصابرة المحنبة

أهدي عمرة هذا البحث

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بالشكر للأستاذ الدكتور الفاضل حسن عبد الله الأمين لقبوله الإشراف على هذا البحث، ولتابعته سير هذا البحث، وما أسداه من إرشادات ونصائح طوال مدة كتابة البحث.

كما أتقدم بخالص شكري إلى الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو؛ الذي أشرف على تصحيحات وتعديلات لجنة المناقشة، والأستاذ المشارك الدكتور صالح الزنكي على ما أبداه من ملاحظات لتقويم هذا البحث وتسديده، والممتحن الخارجي الأستاذ المشارك عبد المحسن عبد العزيز الصويغ على ما أبداه من نصائح وإرشادات.

والشكر موصول لكلية كلية معارف الوحي، ومركز الدراسات العليا، وبالأخص عميد كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية: الأستاذ المشارك الدكتور محمد معصوم سوجيمون، وعميد مركز الدراسات العليا: الأستاذة المشاركة الدكتورة زليخة قمر الدين، ومساعدتها الخاص: الأستاذ المشارك الدكتور نصر الدين إبراهيم.

وأشكر كل من كان له الفضل على إعانتني في كتابة هذا البحث سواء بنصيحة، أو إرشاد، أو توفير كتاب، وأخص بالذكر الدكتور المشارك عارف علي عارف الذي كان له الفضل في الشروع في هذا البحث، الأخ الدكتور عايش، والأخ الأستاذ إبراهيم أحمد الفارسي؛ الذي كان له الفضل في قراءة البحث وتدقيقه، ولا يفوتني أن أشكر الذين كان لهم الفضل في توفير الكتب لي أمثال: الشيخ فائق المشهداني، والأخ الدكتور سيف الدين، والأخ الدكتور نعمان جغيم، والأخ فرهنك.

وللجميع خالص الشكر من الأعماق والدعاء بالتوفيق والسداد.

فهرس الموضوعات

ب	ملخص البحث
ج	ABSTRACT
د	APPROVAL PAGE
هـ	DECLARATION
و	إقرار
ز	الإهداء
ح	شكر وتقدير
ط	فهرس الموضوعات
١	المقدمة
١٠	الباب الأول: المبادئ العامة لدلالة الأمر والنهي في الفكر الأصولي
١١	توطئة
١٢	الفصل الأول: أضواء على مصطلحات الدراسة الأساسية
١٣	تمهيد
١٧	المبحث الأول: مصطلح الدلالة
١٧	تعريف الدلالة في اللغة
٢٠	تعريف الدلالة في علم المنطق
٢٥	تعريفه في الاصطلاح
٣٤	المبحث الثاني: مصطلح الأمر
٣٤	تعريف الأمر لغة
٣٧	تعريف الأمر اصطلاحاً
٤٤	المبحث الثالث: مصطلح النهي
٤٤	تعريف النهي لغة
٤٥	تعريف النهي اصطلاحاً

٤٨	الفصل الثاني: دلالة الأمر والنهي من حيث الصيغ في الفكر الأصولي
٤٩	تمهيد
٥٠	المبحث الأول: صيغ الأمر ومعانيه
٥٠	أنواع صيغ الأمر
٥٣	معاني الأمر
٧٠	الأمر المجرد ودلالته
٧٢	جدول معاني الأمر
٧٦	المبحث الثاني: صيغ النهي ومعانيه
٧٦	أنواع صيغ النهي
٧٧	معاني النهي
٨٠	النهي المطلق ودلالته
٨٢	جدول معاني النهي
٨٣	الفصل الثالث: دلالات الأمر والنهي من حيث الاقتضاء
٨٣	تمهيد
٨٥	المبحث الأول: اقتضاء الأمر التكرار
٨٥	المذهب الأول: صيغة الأمر تدل بمجردها على التكرار
٩٣	المذهب الثاني: يحتمل التكرار
٩٥	المذهب الثالث: الأمر لا يقتضي التكرار ولا يحتمله
١٠٠	المذهب الرابع: الأمر يقتضي التكرار إذا علق بشرط أو صفة
١٠٣	المذهب الخامس: الأمر لا يقتضي التكرار إذا علق بشرط أو صفة
١٠٤	المذهب السادس: الوقف
١٠٧	المذهب السابع
١٠٧	الآثار المترتبة على الخلاف المذكور في استنباط الأحكام من النصوص الآمرة
١٠٧	القضية الأولى: الأمر بإجابة المؤذن

- ١٠٧ القضية الثانية: الأمر بالطلاق وتفويضه للزوجة وتوكيل الغير به
- ١١٠ القضية الثالثة: تكرار السرقة
- ١١٢ القضية الرابعة: الصلاة بتيمم واحد عددا من الفرائض
- ١١٤ المبحث الثاني: اقتضاء النهي الفساد
- ١١٥ أحوال النهي
- ١١٨ مذاهب العلماء في اقتضاء النهي الفساد
- ١١٨ المذهب الأول: النهي يقتضي الفساد مطلقا
- ١٢٣ المذهب الثاني: النهي لا يدل على الفساد مطلقا
- ١٢٤ المذهب الثالث: إذا كان النهي لعينه فإنه يدل على الفساد مطلقا
- ١٢٥ المذهب الرابع: النهي يدل على الفساد في العبادات دون المعاملات
- ١٢٧ المذهب الخامس: أنه لا يقتضي الفساد إذا كان ما نهي عنه لمعنى جاوره جمعا
- ١٢٨ المذهب السادس: يقتضي الصحة، إذا كان النهي لوصف لازم له
- ١٢٩ المذهب السابع: النهي يقتضي الفساد، إذا كان النهي لوصف لازم
- ١٣٠ المذهب الثامن: النهي يقتضي شبه الصحة
- ١٣٠ المذهب الراجح
- ١٣٠ الآثار المترتبة على الخلاف المذكور في استنباط الأحكام من النصوص الناهية
- ١٣٠ أولاً: صلاة النافلة في الأوقات المكروهة
- ١٣١ ثانياً: الخطبة على الخطبة
- ١٣٣ ثالثاً: بيع وشرط
- ١٣٦ الباب الثاني: مكملات دلالات الأمر والنهي في الفكر الأصولي
- ١٣٧ توطئة
- ١٣٨ الفصل الأول: الأمر والنهي بين الأسباب والمقاصد
- ١٣٩ تمهيد

١٤١	المبحث الأول: أسباب الأمر والنهي
١٤١	معنى السبب في اللغة
١٤١	معنى السبب في الاصطلاح
١٤٣	أهمية معرفة سبب النص
١٥٥	هل العبرة بعموم النص أم بخصوص السبب
١٦١	الرأي الراجح
١٦٣	المبحث الثاني: مقاصد الأمر والنهي
١٦٣	تعريف المقاصد لغة
١٦٣	تعريف المقاصد في الاصطلاح
١٦٤	تعريف الوسائل
١٦٦	أنواع الوسائل
١٧١	العلاقة بين الوسائل والمقاصد
١٧٤	الأمر والنهي يشملان الوسائل والمقاصد
١٧٤	نماذج تطبيقية
١٧٧	الفصل الثاني: ملابسات الأمر والنهي
١٧٨	تمهيد
١٨٠	المبحث الأول: دور الواقع في تطبيق الأمر والنهي
١٨٠	تعريف العرف
١٨٠	العرف لغة
١٨٠	العرف في الاصطلاح
١٨١	ضوابط في فهم الواقع وتطبيق الأمر والنهي
١٨٢	آراء العلماء في تخصيص النصوص بالعرف
١٨٤	الرأي الراجح
١٨٤	الأمر والنهي وتغير العرف
١٩٢	المبحث الثاني: تعدد الوقائع واختلاف الأمر والنهي

١٩٣	أولاً: قطع يد السارق
١٩٦	ثانياً: بيع الرطب بالتمر
١٩٧	ثالثاً: بيع المعدوم
١٩٩	المبحث الثالث: فهم الأمر والنهي عند الصحابة
١٩٩	أولاً: فهم الأمر والنهي بمراجعة الرسول صلى الله عليه وسلم
٢٠١	ثانياً: الاجتهاد في تأويل الأمر والنهي عند التعارض
٢٠٢	ثالثاً: فهم الأمر والنهي في ضوء المصلحة العامة
٢٠٤	رابعاً: الرجوع في فهم الأمر والنهي إلى مقصديهما
٢٠٥	الباب الثالث: تطبيقات معاصرة لدلالات الأمر والنهي
٢٠٦	توطئة
٢٠٧	الفصل الأول: تطبيقات معاصرة على المستوى الاجتماعي
٢٠٨	تمهيد
٢٠٩	المبحث الأول: دلالة الأمر والنهي في النصوص الواردة في ولاية المرأة
٢٠٩	الفريق الأول: المانعون من تولية المرأة المناصب العليا
٢١٣	الفريق الثاني: القائلون بجواز ولاية المرأة السلطة العليا
٢١٦	مناقشة الأدلة
٢٢٢	الترجيح
٢٢٣	المبحث الثاني: دلالات الأمر والنهي في النصوص الواردة حول
	الزي الشرعي للمرأة المسلمة
٢٢٣	أولاً: حدود زي المرأة الشرعي
٢٢٨	ثانياً: زي المرأة والواقع
٢٣١	ثالثاً: شروط زي المرأة الشرعي
٢٣٥	الترجيح
٢٣٦	الفصل الثاني: تطبيقات معاصرة على المستوى السياسي
٢٣٦	تمهيد

٢٣٧	المبحث الأول: تعدد الخلفاء و الرؤساء
٢٣٧	آراء المفكرين في تعدد الخلافة:
٢٣٨	أولاً: منع التعدد
٢٣٩	ثانياً: التفصيل في المسألة
٢٤٠	ثالثاً: جواز التعدد
٢٤١	تصور الخلافة الإسلامية المعاصرة
٢٤٤	الترجيح
٢٤٥	المبحث الثاني: التعايش مع غير المسلمين
٢٤٥	أولاً: معالم وضوابط التعايش مع غير المسلمين
٢٤٥	أ- قضية الولاية
٢٤٧	ب- قضية ترشيح غير المسلمين للمجالس النيابية
٢٤٩	ثانياً: أوامر ونواهي تفيد عدم التعايش مع غير المسلمين
٢٤٩	أ- إلقاء السلام
٢٥٠	آراء العلماء في إلقاء السلام على غير المسلمين
٢٥٧	الترجيح
٢٥٧	ب- زي أهل الكتاب
٢٥٨	الترجيح
٢٥٩	المبحث الثالث: عقوبة المرتد
٢٥٩	الردة لغة
٢٦٠	الردة اصطلاحاً
٢٦١	أنواع الردة
٢٦٢	النوع الأول: الخروج الجماعي
٢٦٢	النوع الثاني: إرهاب المسلمين
٢٦٣	النوع الثالث: المرتد الذي يتعرض لذات الرسول ﷺ
٢٦٤	النوع الرابع: الردة الفردية

٢٦٤	الردة حكما
٢٦٥	أولا: رأي العلماء القدماء في قتل المرتد
٢٦٥	متى يقتل المرتد
٢٧٠	وسيلة قتل المرتد
٢٧١	ثانيا: رأي بعض المعاصرين في عدم قتل المرتد
٢٧١	أدلتهم
٢٧٣	مناقشة هذه الأدلة
٢٧٥	الترجيح
٢٧٦	الخاتمة
٢٧٨	التوصيات
٢٨٩	المصادر والمراجع

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
وبعد.

فإن من المتفق عليه أن هذه الشريعة جاءت لتحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي أولاً وقبل كل شيء من الله عز وجل، الذي أراد لعباده أن يحققوا معنى العبودية الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^١. وقد أحسن سلفنا الصالح إنزالها إلى أرض الواقع فحققوا معنى العبودية فكانوا بحق خير أمة أخرجت للناس ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^٢. وما حازوا هذه الخيرية إلا بحسن فهمهم وتطبيقهم لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وهما المصدران الرئيسيان للتشريع، فقد فهموا التكليف في إطارهما النظري ثم استصحبوه على تصرفاتهم فكانت تصرفاتهم موزونة بميزان الشرع، ولكن لما تعاقب الزمن وبدأ الضعف ينحت جسم الأمة كان من أهم وأخطر مظاهره ضعف الاهتمام بالقضايا الشرعية عموماً وقضايا أصول الفقه خصوصاً، كدلالات الأمر والنهي.

ومع أنه من المتفق عليه بين علماء المسلمين أن الكتاب والسنة هما مصدر التشريع الإسلامي وأدلته، وأن مدار القرآن والسنة هو الأمر والنهي كما يقول بعض الأصوليين إلا أنه وقع اختلاف في مسائل كثيرة بين المعاصرين في القضايا الفقهية الجديدة، ومن ثم لزم لتخفيف حدة الخلاف وتقريب وجهات النظر ويمكن أن يتم ذلك إذا ما فهمت الأوامر والنواهي في إطار الفهم الأصولي والتطبيق الفقهي. لهذا فإني أرى أن على الباحثين في مجال الشريعة أن يعطوا هذا الجانب الكثير من العناية في بحوثهم، إن كانوا يريدون أن ينهضوا بهذه الأمة ويعود بها إلى مجدها العريق.

^١ الذاريات، الآية: ٥٦.

^٢ آل عمران، الآية: ١١٠.

ويبدو في - رأي الباحث - أن من أهم أسباب الخلاف هو عدم الاتفاق على منهج يقرب شقة الخلاف بين العلماء المعاصرين، مع أن المنهج الذي يقرب بين الآراء موجود من قديم الأ وهو أصول الفقه، فيمكن لأصول الفقه أن يجمع بين المفكرين إلى حد ما خاصة إذا ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، بمعنى أن يتم الجمع بين الأصول والفقه.

وبما أن الباحث يرى أنه على الباحثين في مجال الشريعة أن يعطوا هذا الجانب عناية كبرى في بحوثهم، فقد أحببت أن أكتب حول هذا الموضوع لأعالج هذه القضية قاصدا تقديم خدمة لهذا الدين في هذا الموضوع الهام.

أسئلة البحث:

إن أبرز إشكالية واجهت الفكر الأصولي فيما يتعلق بموضوع الأمر والنهي هي إشكالية تحديد مفهومي الأمر والنهي من خلال الدراسة التخطيطية التفصيلية للمفهوم ثم تحديد مجالات تطبيق هذا المفهوم في ظل متغيرات الظروف والأحوال وهو ما يفرض الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما مدى فاعلية الأمر والنهي الأصوليين في واقع الحياة ودورهما في التطبيقات الفقهية المعاصرة؟

٢. ما دور الظروف والأحوال والأشخاص في فهم الأوامر والنواهي فهما جديدا عصريا، بحيث يتفق مع عموميات الشريعة وكليتها ومقاصدها؟

٣. هل الأمر والنهي مقاصد أصلية أم تبعية؟ وهل المعتبر لفظ النص أم مقصد النص أم كلاهما؟

٤. وهل يمكن استقراء مقاصد الأمر والنواهي بحيث توصلنا إلى معرفة ما يشابهها في الواقع المعاصر لإعطائها الحكم نفسه؟

٥. وهل يمكن الأخذ بهذه الوسائل الحديثة إذا أدت إلى نفس مقصد الأمر والنهي؟ بمعنى هل يمكن تعطيل الوسائل المنصوص عليها في حالة وجود وسائل أخرى بديلة مؤدية

الغرض نفسه في القضايا المعاصرة، كولاية المرأة وزيتها، أو ولاية غير المسلمين على المسلمين، وقتل المرتد؟

٦. وهل تدخل القضايا التي ليس فيها نص بالأمر والنهي تحت البراءة الأصلية؟ أو

ينظر في مقاصد الأوامر والنواهي فيما يماثلها أو ما يسميه الفقهاء بالشبه الغالب؟
فهذا بيان المشكلة المطروحة في البحث، وعند الإجابة عليها نصل إلى الهدف الأكبر من البحث، وهو الوصول إلى معرفة دلالات الأمر والنهي وأثرها في التطبيقات الفقهية المعاصرة.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

لقد اختار الباحث هذا الموضوع لأهميته البادية في الأسباب التالية:

١. إن الشريعة الإسلامية تدور حول الأمر والنهي، وعدم فهم الأمر والنهي على حقيقتهما من شأنه أن يوسّع الخلاف في تنزيل الأحكام الفقهية على القضايا المعاصرة.

٢. القضايا الفقهية المعاصرة لا يمكن أن تدرس دون الرجوع إلى نصوص الشريعة ولا يمكن فهمها إلا من خلال معرفة دلالة الألفاظ الواردة في تلك النصوص ومنها إلى معرفة حكم النص ومنها إلى فهم حكم الواقعة الفقهية المعاصرة.

٣. إن أكثر البحوث العلمية إما أصولية بحتة أو فقهية بحتة، إذا ما قورنت بالبحوث الجامعة بين الأصول والفقه.

أهداف البحث:

١. فهم الأوامر والنواهي من الجهة الأصولية وكيفية تطبيقها في الفقه المعاصر.
٢. بيان أن أكثر الأوامر والنواهي ليست مجردة عن الواقع الذي نزلت فيه.
٣. إبراز الجانب التطبيقي للأوامر والنواهي في القضايا المعاصرة وبيان مدى قدرتها على معالجة الواقع حلاً لا إتباعاً.

٤. تحديد الضوابط التي يمكن بها الاستئناس والاستعانة بها في إيجاد حلول إسلامية لقضايا معاصرة اجتهادية.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث من خلال إطلاعه بحثا حاول الجمع بين دلالات الأمر والنهي وتطبيقها على الفقه المعاصر، وأكثر ما كتب في دلالات الأمر والنهي كان ضمن قضايا ومسائل أصول الفقه، وكانت منفصلة عن التطبيقات الفقهية المعاصرة، وبالطبع فإن كتابات الأقدمين على ما فيها من علم غزير لم تتطرق إلى مثل هذه التطبيقات.

فالأقدمون عادة يدرجون مباحث الأمر والنهي ضمن مباحث الأصول، فمن هذه الكتب كتاب (الإشارات في أصول الفقه المالكي) للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ هجرية، بدأ كتابه بفصل الجواز والحقيقة، فبعد بيانه للمجاز فصل في الحقيقة، وتناول مبثني الأمر والنهي ضمن تقسيمات الحقيقة؛ وقسم الحقيقة إلى مفصل ومجمل، وقسم المفصل إلى محتمل وغير محتمل، وقسم المحتمل إلى نوعين: أحدهما أن لا يكون في أحد محتملاته أظهر منه في سائرهما، والثاني أن يكون اللفظ في أحد محتملاته أظهر منه في سائرهما، وفي هذا القسم أدخل الظاهر والعموم وجعل من أنواع الظاهر الأمر والنهي.

ومن الأقدمين كذلك: كتاب (أصول السرخسي) للإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠ هجرية، حيث جعل أول أبواب بحثه باب الأمر والنهي، لما للأمر من أهمية في أصول الفقه، أكد هذا بقوله في ختام مقدمته: "فأحق ما يبدأ به في البيان الأمر والنهي؛ لأن معظم الابتلاء بهما، ومعرفتها تتم معرفة الأحكام، ويتميز الحلال من الحرام"^٣.

ومن الكتب التي ألفت في هذا الشأن كتاب (المحصل في علم الأصول) للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هجرية، فقد فصل في الأمر والنهي

^٣ السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت ٤٩٠هـ)، أصول السرخسي، تحقيق رفيع العجم (بيروت: دار المعرفة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ج ١، ص ٢٤.

وقسمه إلى مقدمة وثلاثة أقسام، جعل القسم الأول للمباحث اللفظية، والقسم الثاني في المسائل المعنوية، والقسم الثالث في النواهي.

كذلك كتاب (روضة الناظر وجنة المناظر) للإمام أبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هجرية، فقد قسم كتابه إلى ثمانية أبواب، جعل الباب الخامس في الأمر والنهي والعموم والاستثناء.

ومن الكتب التي أولت عناية بدراسة الأمر والنهي كتاب (منهاج الوصول إلى علم الأصول) للإمام عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ، فإنه جعل الباب الثاني في الأمر والنهي بعد باب اللغات من الكتاب الأول، فقدّم الأمر والنهي على باقي الدلالات ولم يشأ أن يقدمه على باب اللغات؛ لكونه معتبراً بالأوامر والنواهي قسماً من أقسام اللغات.

ثم تطور الأمر إلى الكتابة في دلالات الألفاظ عامّةً سواء في بيان كيفية معرفة النصوص من خلالها ككتاب: (تفسير النصوص في الفقه الإسلامي) لمحمد أديب صالح، فإنه تطرق فيه إلى قواعد التفسير من جهة الدلالات مقارنةً بينها وبين القانون، ومبينا المدارس الأصولية في معالجة هذه الدلالات، تم اختتمها بمبحث الأمر والنهي وكيف يفسر بما النص، ولم يعن بالتطبيق الفقهي مكثفياً بالتنظير فقط، وهذا البحث يعني بتزليل دلالات الأمر والنهي على القضايا الفقهية^٤.

ومن الكتب التي كتبت في هذا المجال كتاب: (أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء) لمصطفى سعيد الحن، فبعد أن بين أثر الاختلاف في المسائل الأصولية على المسائل الفقهية ذكر المسائل الأصولية المختلف فيها، فذكر ما يتعلق منها بالأدلة ثم المسائل الخلافية المتعلقة بالدلالات، وأفرد للأمر والنهي باباً ذكر فيه المسائل الخلافية فيهما والتي ذكرها الأصوليون في كتبهم، وذلك لأن الهدف من كتابة بحثه هو: تقنين الأصول ومراجعة القضايا القديمة التي عاجلها الأقدمون.^٥

^٤ هذا الكتاب طبع منه عدة طبعات، وأول طبعة كانت في سنة ١٩٧١ للميلاد.

^٥ هذا الكتاب طبع طبعته الأولى في سنة ١٩٧١ للميلاد، وقد طبع منه عدة طبعات ولا تكاد مكتبة

ثم تطورت الكتابة في الدلالات نفسها كما هو الحال في كتاب: (دلالات الألفاظ عند الأصوليين) لمحمد توفيق محمود سعد حيث درس دلالات الألفاظ عند الأصوليين، وبين موقفهم منها، واستعمل منهج النقد لهذه الدلالات، وماذا يمكن أن يستنبط منها؟ وكانت دراسته للمواضع الأصولية دراسة فلسفية غرضه منها دراسة المنهج، ومع ذلك فإنه لم يتوسع في دلالة الأمر والنهي حيث أشار إليهما عند تطرقه إلى دلالة الخاص فقط.^٦ وبعد هذا تطورت الكتابة في تخصيص كل دلالة من الدلالات الأصولية بالبحث، كالأمر والنهي، فكتب رجب خيحي رسالة في: (تحليل الأمر والنهي عند السرخسي والغزالي وابن الهمام) عقد فيه مقارنة بين السرخسي والغزالي وابن الهمام في مفهوم الأمر والنهي وما يدل عليه، والغرض من كتابه هذا هو بيان منهج القدماء في تحليل دلالتهم وبين الفرق بين منهج الشافعية الذي يمثله الغزالي، ومنهج الأحناف الذي يمثله السرخسي ومنهج الجمع بين الطريقتين الذي يمثله ابن الهمام، فالبحث لا يعدو أن يكون بحثاً تاريخياً مقارناً، الغرض منه إظهار جهود العلماء الأصوليين في هذا الجانب، وهذه الرسالة حصل بها صاحبها على درجة الماجستير في معهد العلوم الاجتماعية بجامعة مرمره سنة ١٩٨٥ للميلاد.

وكتب عبد الرحيم جمال الإندونيسي: (الأمر ودلالته على الأحكام) واكتفى بدراسة خاصة بالأمر عند الأصوليين، وبيان آرائهم في تطبيق الأمر على الأحكام والاختلاف الوارد في بعض قضاياها من الناحية الأصولية، وهذه الرسالة حصل بها صاحبها على درجة الماجستير بجامعة أم القرى سنة ١٩٨٦ للميلاد، وفي الجامعة نفسها كتب موسى بن محمد ابن محي القرني رسالته في: (النهي ودلالته على الأحكام الشرعية)، وهي على نمط الرسالة السابقة نفسه، وقد حصل بها على درجة الماجستير سنة ١٩٨٧ للميلاد ولم تطبع بعد. وكتب عبد الرحمن بن محمد بن محمد السدحان رسالته في: (النهي عند الأصوليين) واكتفى بدراسة النهي عند الأصوليين، وبيان آرائهم في قضايا النهي الأصولية سواء المتفق عليها أم المختلف فيها، ولقد حصل بها على درجة الدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٩٩٤ للميلاد.

^٦ الكتاب طبع طبعته الأولى في مصر بمطبعة الأمان وذلك سنة ١٩٨٧ للميلاد.

ويلاحظ أن هذه البحوث اهتمت بالجانب الأصولي التنظيري، فهي إذن رسائل أصولية حاولت توضيح وتيسير هذه الدلالة كما هي في كتب الأقدمين، وكذلك جمعت آراء الأصوليين مع الموازنة والترجيح بين الآراء لأنها كتبت لهذا الغرض، فلا حاجة في إضافة نسخة أخرى لما كتب. لهذا جاء هذا البحث ليهتم بالجانب التطبيقي لمبحث مهم من مباحث الأصول، وهو: دلالات الأمر والنهي؛ وذلك بالرجوع إلى القضايا الفقهية المعاصرة، ومحاولة تنزيل الأصول على الواقع المعاصر.

منهج البحث:

الدراسة تعتمد على المناهج الآتية:

أولاً: المنهج التحليلي

هذه الدراسة تقوم على استخدام المنهج التحليلي، وذلك بتحليل آراء الأصوليين لمسائل الأمر والنهي وجزئياتهما بما يمكن تطبيقها على الواقعة المعاصرة من الوجهة الفقهية، واستبعاد مالا علاقة له بالفقه وما لا ثمره تحته، بهدف تطوير مبحث الأمر والنهي، ثم تحليل آراء الباحثين المعاصرين في القضايا المعاصرة ونقدها نقداً علمياً، وربطها بالأصول للوصول إلى نظرية جامعة.

ثانياً: المنهج التاريخي

يقوم البحث بدراسة الحوادث والوقائع الماضية ذات الصلة بالأوامر والنواهي ودراسة أسبابها، مع محاولة دراسة فهم الصحابة والتابعين لهذه الأوامر والنواهي، وذلك بغرض معرفة مدى ارتباط الأوامر والنواهي بالواقع آنئذ؛ كي يسهل لنا قياس القضايا المعاصرة على القديمة، ونتمكن من تنزيل الأوامر والنواهي على الواقع المعاصر. ومن خلال كل هذا نستطيع أن نضبط الأوامر والنواهي، بناء على التشابه والاختلاف بين الظروف القديمة والحديثة.

ثالثاً: المنهج المكتبي

والمنهجان السابقان يفتقران إلى منهج مهم لا يمكن استغناء الباحث في مجال الشريعة عنه، وهو المنهج المكتبي ذلك أن المكتبة هي خزانة العلوم الشرعية فمهما استعملنا من مناهج فإنه لا بد من الرجوع إلى المكتبة لمعرفة ما كتب وما طبع؟ لهذا اعتمد الباحث على هذا المنهج سواء في إعداد الخطة أو في كتابة الرسالة، وكل ذلك بغرض الإطلاع على ما كُتب في الموضوع، والإطلاع على أقوال العلماء وآرائهم في مسائل الموضوع، وهذا من خصوصيات المنهج المكتبي.

خطة البحث:

تحتوي الخطة على مقدمة، وثلاثة أبواب، ثم خاتمة.

المقدمة:

الباب الأول

المبادئ العامة لدلالة الأمر والنهي في الفكر الأصولي

الفصل الأول: شرح مصطلحات الموضوع

المبحث الأول: مصطلح الدلالة.

المبحث الثاني: مصطلح الأمر.

المبحث الثالث: مصطلح النهي.

الفصل الثاني: دلالات الأمر والنهي من حيث الصيغ في الفكر الأصولي.

المبحث الأول: صيغ الأمر ومعانيه.

المبحث الثاني: صيغ النهي ومعانيه.

الفصل الثالث: دلالات الأمر والنهي من حيث الاقتضاء.

المبحث الأول: اقتضاء الأمر التكرار.

المبحث الثاني: اقتضاء النهي الفساد.

الباب الثاني

مكملات دلالات الأمر والنهي في الفكر الأصولي
الفصل الأول: الأمر والنهي بين الأسباب والمقاصد.

المبحث الأول: أسباب الأمر والنهي.

المبحث الثاني: مقاصد الأمر والنهي.

الفصل الثاني: ملابسات الأمر والنهي

المبحث الأول: دور الواقع في تطبيق الأمر والنهي.

المبحث الثاني: تعدد الواقع واختلاف الأمر والنهي.

المبحث الثالث: فهم الصحابة لدلالة الأمر والنهي.

الباب الثالث

تطبيقات معاصرة لدلالات الأمر والنهي

الفصل الأول: تطبيقات معاصرة على المستوى الاجتماعي

المبحث الأول: دلالات الأمر والنهي في النصوص الواردة في ولاية المرأة.

المبحث الثاني: دلالات الأمر والنهي في النصوص الواردة حول الزي الشرعي للمرأة المسلمة.

الفصل الثاني: تطبيقات معاصرة على المستوى السياسي

المبحث الأول: تعدد الخلفاء.

المبحث الثاني: التعايش مع غير المسلمين.

المبحث الثالث: عقوبة المرتد.

الخاتمة